معوقات ترسيخ المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية:

" الواقع والرهان"

Obstacles of The Strengthening of The Women Political Participation In Algeria
Facts and Issues

أ.أميرة برحايل بودودة

جامعة قسنطينة 03

ملخص :

تهدف الورقة البحثية لدراسة واقع المشاركة السياسية للمرأة في الظرفية الراهنة،على اعتبار أن المشاركة السياسية تجسد أحد مبادئ الديمقراطية، و ذلك بتحليل المعيقات الثقافية و الاجتماعية التي تقف أمام ترسيخ الديمقراطية التشاركية للمرأة بالمجتمعات العربية و المجتمع الجزائري بشكل خاص، وتعالج مسألة التحديات التي تقف في وجه ترسيخ المشاركة السياسية للمرأة ، فبالرغم من دخول المرأة الجزائرية غمار العمل السياسي إلا أن الأمر يأخذ الطابع الشكلي فقط ، على اعتبار أن الثقافة السائدة بالمجتمعات العربية بشكل عام ترى في المرأة غير قادرة على تحمل عبء العمل السياسي أو التغير في الواقع الاجتماعي والاقتصادي الراهن، إلا أن التصور المطروح في الورقة البحثية يذهب للتأكيد على ضرورة إشراك جل الفواعل الاجتماعية ومنها المرأة حتى تكون العملية الانتقالية ناجحة و تعبر عن مختلف تصورات الفئات في المجتمع.

Abstract:

The paper aims to study the reality of women's political participation during the current period, because the political participation one of the principles of democracy, and by analyzing the cultural and social obstacles standing in front of the consolidation of participatory democracy for women Arab societies and the Algerian community in particular, and the problem raised in these paper : the issue of challenges stand in the consolidation of women's political participation, although the practice of Algerian women in the political action, but that like a formal character only, on the grounds that the prevailing Arab societies culture in general believes in a woman is able to bear the burden of political or change work in the social reality and economic Currently, however, the perception before the paper goes to emphasize the importance involve all social actors and emphasis on the role of women to make a successful transition process and reflect the different perceptions in society.

أولا : المقدمة

تعتبر مسألة مشاركة المرأة في العمل السياسي من أهم القضايا التي تحظى بأهمية كبيرة خلال العقود الأخيرة، وأصبحت هذه القضية تطرح بشكل كبير على عدد من المستويات ،فمن جهة تطرح في سياق الحديث عن تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين بشكل عام ، ومن جهة ثانية ، تطرح مشاركة المرأة سياسيا كجزء من الخطاب الدولي العالمي حول المرأة ، والذي بدأ بمؤتمر المكسيك عام 1975 ، وانتهى بمؤتمر نيروبي عام1985.

تعد درجة المشاركة السياسية للمرأة في الظرفية الدولية الراهنة جد مهمة خاصة في المنطقة العربية أين تعرف المنطقة العديد من التفاعلات الجديدة نتيجة عمليات التحول الديمقراطي التي تدعوا لاندماج وتفعيل دور مختلف شرائح المجتمع ومنها المرأة كفئة مهمة بالمجتمع لكن ذلك ما لا ينعكس في الواقع ، كون محصلة التفاعل بين العديد من الأنماط منها الخطاب السائد من جهة ، وثقافة المجتمع الذي تعيش فيه وعلى مقدار ما يتمتع به من حرية وديمقراطية وخاصة التشاركية ودرجة تطور وعيه من ناحية ثانية ، قد لا يسمح للمرأة بلعب دورا مهما في الحياة السياسية أو على الأقل للعب دورا محوريا في توصيل المعلومة بالشكل المناسب نظرا للعدد الضغوطات التي تعانيها المرأة بالمجتمعات العربية ومنها بالمجتمع الجزائري، و ذلك ما يجعل من عملية التنمية و تطور البيئة السياسية غير قابلة للتطور، لذلك نسعى من خلال الدراسة معالجة الطرح التالي : **ما مدى مساهمة المرأة الجزائرية في تكريس المشاركة السياسية في ظل معيقات البيئة الداخلية والخارجية؟**

أهداف الدراسة :

نسعى بالتحليل إلى دراسة العلاقة ما بين دور المرأة و المشاركة السياسية على اعتبار أن فتح المجال لمختلف الفواعل سيجعل العملية السياسية أكثر ديمقراطية و تحقيق للأهداف التي تسعى مختلف الدول خاصة الجزائر أين تسعى لتحقيق تنمية وطنية بأقل التكاليف وبعيدا عن موجة التحولات التي تعرف المنطقة العربية، و في مستوى أخر نقوم بتحليل الصعوبات و العراقيل التي تقف في وجه تحقيق هذا المسعى لنصل في الأخير إلى نتيجة أنه كلما كانت للمرأة دورا في صناعة القرار كلما عجل ذلك بإنجاح العملية الانتقالية بأقل التكاليف.

منهجية الدراسة:

يستلزم دراستنا واقع المشاركة السياسة للمرأة ومختلف المعيقات التي تحول دون تجسيد المشاركة السياسية في الوطن العربي وتركيزنا على المرأة الجزائرية استخدام المنهج الوصفي (التحليلي) كون المنهج الوصفي الأقرب إلينا لتفسير الظواهر الإنسانية و تحليلها و كذل للربط بين ثنائية المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي والمعيقات الثقافية و الاجتماعية التي تحول دون تحقيق ذلك خاصة في الظرفية الراهنة أين تعرف الدول العربية موجة التحول الديمقراطي وذلك وفق ثلاث مستويات تشكل البناء العضوي للدراسة باعتبار كل مستوى هو إطار نظري للبحث يساعدنا على إعادة القراءة في العلاقة القائمة.

المستوى الأول من التحليل: يرتبط بالإطار المفاهيمي لبناء وتكوين مفهوم المشاركة السياسية من خلال الإحاطة بمختلف المتغيرات و العوامل التي ساعدت على ظهور هذا المفهوم، وذلك لاستعمال واضح و تفسير متناسق وغير مبهم في دراستنا.

المستوى الثاني من التحليل: يخرج من الجانب النظري إلى التطبيقي من خلال دراسة سياق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية على اعتبار أن المرأة الجزائرية عرفت منذ الاستعمار على أنها فاعل رئيسي في الفترة الاستعمارية ليتطور هذا الدور من خلال دخول مجال السياسية من خلال نظام الكوتا.

المستوى الثالث من التحليل: يعالج المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي من خلال التركيز على المعيقات الثقافية و الاجتماعية التي تحد من دخول المرأة للعمل السياسي و اعتبارها طرف مؤثرا.

المستوى الرابع من التحليل : يطرح الدور المنوط بالمرأة العربية بشكل عام لعبه في الفترة الانتقالية أين تعرف المنطقة موجة تحولات ديمقراطية و الأجدر أن تكون تعبر عن طموحات مختلف الفئات في المجتمع ومنها المرأة.

ثانيا: المشاركة السياسية كمقاربة تفسيرية

واقع الأمر أن المشاركة السياسية للمرأة العربية لا يزال تسوده نوع من الغموض، فعلى الرغم من موجات التحول الديمقراطي التي اجتاحت الدول العربية و التي تدعو لمزيد من التحرر و الديمقراطية لكافة المواطنين، إلا أننا نجدها لم تمس كثيرا فئة مهمة منها و هي النساء، فاقتصرت موجات التحول على ضمان حياة كريمة و إسقاط النظم التسلطية التي دامت قرابة نصف قرن ، كما تميزت الثورات العربية على أنها الأكثر تأثيرا في الأوضاع السياسية و الاجتماعية و الثقافية السائدة وحتى من الناحية التكنولوجية أين ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في ربط وتواصل جيل الشباب في الوطن العربي مع العامل الخارجي،

وفتحت أمامهم آفاق جديدة لما يمكن أن تكون عليه أوضاعهم في ظل حكومات رشيدة[1]، و وفي دول أخرى صيغت على أنها ثورة لقمة عيشا بدلا من مسار يرسى دعائم الديمقراطية كما عبر عنها هنتيجتون في كتابه الموجة الثالثة ، وقبل الولوج في تحديد مسار المشاركة السياسية للمرأة في ظل الثورات العربية نعرج لتحديد التفسير المفاهيمي للمشاركة السياسة كحقل منفصل حتى لا يكون استخدامه في الطرح غامضا ومبهما.

1. مفهوم المشاركة السياسية

يذهب علم الاجتماع السياسي للتأكيد على أن الممارسة السياسية لا تنشأ من فراغ، وإنما هي بدورها محكومة بظروفها وشروطها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية .وهذا يعني أن السياسة تعمل وتبدع وتتخذ قرارات ضمن الإطار العام المحيط بها، أي أنها تتأثر بالأفكار ومستوى الوعي والعادات والتقاليد والخبرة الاتصالية والمواقف والاتجاهات السائدة في المجتمع، وفي كل مرحلة لذلك، تحمل الممارسة السياسية وبهذا الشكل، أفكارا معينة من أجل التكيف مع خصوصية المجتمع وقوانينه، و يشير شومبتير و بعض المفكرين الانجلوساكسون امثال روبرت داهل إلى غابريال ألمودن إلى تقلص المشاركة السياسية التي تتطلب اقتراعا جماهيريا واسعا حيث يفضل البعض التجمعات الصغيرة[2].

تعددت مفاهيم حول مضامين المشاركة السياسية، وذلك وفقا لتوجهات الباحثين و كذلك على أساس اختلاف المجتمعات والقيم المكتسبة من مجتمع إلى آخر ، إلا أنهم في الغالب يعرفونها على أساس الانتماء إلى أحد المنظمات ومدى تأثيرها على سير الحياة السياسية، ومنهم من يعرفها على أساس الانتماء الجغرافي مدينة –ريف، ومنهم من يرجعها إلى التنشئة السياسية والوعي والمواطنة ، إذ تشير المشاركة السياسية بمفهومها العام إلى وسيلة ربط بين المواطن ومجتمعه من خلال لعب أدوار فعلية أو سلوكية مؤثرة ومتأثرة بالنظام السياسي.

– يعرفها إبراهيم أبراش في كتابه علم الاجتماع السياسي كما يلي" :المشاركة السياسية هي إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات"[3] ويجادل في طرحه على أن المشاركة السياسية هي عملية تأثير من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، والمشاركة في الأحزاب السياسية، سواء تأييدا أو رفضا، مساندة أو مقاومة، بحيث تتيح مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في أكبر عدد ممكن من الأنشطة، بمقدار ما تسمح به استعداداتهم وقدراتهم و ميولاتهم.

–أما محمد السويدي فيعرف المشاركة السياسية على أنها" :عملية اجتماعية سياسية، يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، بحيث تكون له الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة

للمجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف"، بهذا المفهوم تصبح المشاركة السياسية عملية تبادل آراء بين القمة والقاعدة حول القضايا الوطنية ذات الاهتمام المشترك، ومشاركة فعلية في تحديد الأهداف العامة ومتابعة تنفيذها عن طريق الأحزاب السياسية والمجالس النيابية.

–أما السيد عبد الحليم الزيات فيعرف المشاركة السياسية على أنها" :عملية طوعية رسمية تنم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد"، وتعد الشروط المؤسسية للعملية السياسية ذات أهمية قصوى، لكونها معيار التمييز بينها، فعلى قدر امتلاك المؤسسات والتكامل بينها تتوقف درجة ومستوى المشاركة السياسية. فتأخذ نمطان من العملية السياسية، هما العملية السياسية التي تتم عن طريق التفاعل المؤسسي، والعملية السياسية التي تتم عن طريق المؤسسات السلطوية مما تقدم يتبين أن المشاركة السياسية في الدولة، تعني أن المجتمع بتكويناته المختلفة، يمتلك القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة، بحياته ومصيره[4].

2. أهمية المشاركة السياسية :

تمثل المشاركة السياسية المحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق التركيز على العامل البشري وتنشيط دوره وتفعيله كحلقة أساسية مدعمة لحلقات التنمية، وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها إن المشاركة السياسية تتيح للمواطن معرفة المشاكل وطرق طرحها وعرض حلولها وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا تصبح كصمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة إشراك المواطن فيه، ويصبح معه الفرد مستعدا لتحمل نتائجه سلبا أو إيجابا.

فالمشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطنة، بحيث تمنح للفرد فرصة القيام بدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وبالتالي تصبح مفتاحا للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وقناة اتصال تدعم التوجه الديمقراطي بما يتيح استتباب الأمن والسلم في المجتمع.

وتعتبر المشاركة السياسية إضفاء لمصداقية وشرعية النظام والهيئات الحكومية، وسياجا أمنيا للديمقراطية، وذلك من خلال تكريس حق المواطنين في التعبير عن آرائهم حول المسائل الوطنية في حدود ما يسمح به القانون، وعدم احتكار العمل الوطني لصالح فئة معينة تعطي لنفسها حق الحراك السياسي.

ثالثا : سياق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية :

تجمع العديد من الدراسات على أنّ علاقة المرأة العربية بالحياة العامة قديمة قدم تاريخها، ولئن اعتبر أغلبها فترة العشرينات والثلاثينات كمنطلق لتشكل وعيها السياسي، فإنّ العديد من القراءات إذ تثمّن إسهام المرأة في الشأن العام طيلة العصور القديمة والوسيطة والحديثة، فلها مؤاخذات عدّة على تهميش هذا الدور صلب الوثائق التاريخية في حدّ ذاتها، وثائق كتبت بأيادي رجال وحملت ثقافة وذهنية تغييب المرأة وإزاحتها من الفعل في الفضاء العام[5]،لكن الواقع يؤكد أن كلل ما يتعلّق بالسياسة لم يكن دوما حكرا على الرجال، فتاريخ النساء سوف يظل دوما معرّضا للإهمال فالكتّاب والمؤرّخون بشكل عامّ، وفي العالم العربي بشكل خاصّ، ظلّوا دوما يحصرون السياسة في ما هو عمومي وخارجي فقط، و لم يهتموا نتيجة لذلك بكلّ ما هو خاصّ، فهم يعتبرونه لا تاريخي لأنّه ينتمي إلى عالم" الداخل"، وإذا حصل أن تحدّثوا عن أعمال النساء – أي التقليدية والعادية منها في نظر كلّ الناس، أعني مثلا المساندة الأدبية والنفسية للمناضلين، وتموين السجناء والعناية الصحية بهم – فإنّ هذه الأعمال تعدّ ثانوية وصورية.

إنّ احتشام إسهامات المرأة في الحياة العامّة كما قدّمته مراجع التاريخ الاجتماعي والسياسي، ينسحب ميدانيا على نفاذها لمواقع المسؤولية واتخاذ القرار بصفة فعلية، ولئن ينمو عطاؤها في الفترات الحاسمة ك "الثورات" ويتخّذ نضالها أشكالا مختلفة، فإنّ ولوجها حقل الحياة السياسية والعامّة لا يكون حتميا وقد لا يمتدّ دورها خارج السياقات التاريخية والجغرافية التي تتنزل فيها الثورات، وهو ما يمثّل أحد عناصر إشكالية هذا العمل، لذلك شكلت المرحلة الانتقالية بالجزائر سنة 1989 منعطفا واسعا لاتساع نطاق المشاركة السياسة و دخول العديد من الفواعل ليتطور دور المرأة الجزائرية خاصة في المرحلة الراهنة أي بدأت أصبح تمكين المرأة يدخل ضمن سياق شرعية الدولة و مقدار الديمقراطية الموجودة ، لم تقتصر فقط على المشاركة في الانتخابات و الأحزاب بل ذهبت أبعد من ذلك، بضرورة إدخال المرأة للحياة السياسية وضمان تشريعات وقوانين تلزم المجتمع المحلي و الدولي على تمكينها وقدرتها على الممارسة السياسية، و شملت المشاركة السياسة للمرأة الجزائرية محطات مهمة تظهر في النقاط التالية:

أ. سياق مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية :

نتيجة لتجربة النساء في الانتخابات عبر العالم، نجد أنه زاد الاقتناع لدى الرأي العام في العديد من الدول العربية بضرورة تخصيص حصة للنساء في الانتخابات، وعبر عنها بمفهوم الكوتا ، والتي تجد سندها القانوني الرئيسي في اتفاقية السيداو و هو تشريع أو قانون أو نظام خاص تصدره الدولة يتم من خلاله التدخل الايجابي لزيادة حصص المرأة لمساعدتها على تجاوز الصعوبات التي تعوق مشاركتها السياسية مقارنة بأقرانها الرجال[6].

و كان نتيجة تطبيق نظام الكوتا في الجزائر زيادة حصصها وأعلى عدد حققته المرأة الجزائرية في سنة 2002ب 25 منتخبة منهن 24 منتخبة و واحدة معينة و ذلك بنسبة % 6.20 ، مما يبين التوجه الجديد للسلطة نحو الاهتمام بالمرأة، ليتطور نسبة المشاركة السياسية للمرأة و التي عبرت نسبة 30% من مشاركة المرأة فى البرلمان، حيث بلغت نسبة المشاركة 31.6٪ ، وهذا يعتبر إنجازًا ملحوظًا في المنطقة التي فشلت في الحفاظ على الأمل في التغيير الديمقراطي في بلدان الربيع العربي، وإن مصر وليبيا لديهم أدنى مستوى لمشاركة المرأة من جميع الدول فالنسبة أقل من المتوسط وبلغت **%.13.2** ، ففي مصر كان تمثيل المرأة في برلمان ما بعد الثورة لا يتعدى ٪2، في حين انه في ظل النظام السابق بلغ 12.7 ٪ (المصدر :الاتحاد البرلماني الدولي12 /2010) ، وفي تونس تعتبر واحدة من البلدان الأكثر تقدما في المنطقة من حيث تمثيل المرأة، فازت المرأة بنسبة 29 ٪ من المقاعد البرلمانية، أي 63 مقعدا.

وقد اتخذت ليبيا تدابير خاصة للتأكد من وجود مرشحات في التمثيل الحزبي من خلال نظام القائمة، إذ تمتلك المرأة الحقوق الانتخابية ذاتها من المساواة مع الرجل، بما في ذلك الحق في الانتخاب، وتلتزم الدول باتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز، وبغية زيادة عدد النساء في المؤتمر الوطني العام، تم تطبيق حصة للنساء في مقاعد المنتخبين 80 كيان سياسي من خلال نظام التمثيل النسبي[7]، كان لهذا النظام تأثير مهم على الانتخابات، إذ تمثل النساء 15.5% من المرشحين المسجلين "585 مرشحا"، شارك خمسمائة من هؤلاء النساء على قائمة الترشيح النسبي، في حين أجرت 85 امرأة ترشيح مفرد، تم انتخاب ثالثة وثلاثين من النساء في المؤتمر الوطني العام إلى 32 في قوائم الكيانات السياسية لمرشح واحد على حدة .رغم أن الحصة كانت حسنة النية، إلا أنها أخفقت في ضمان مشاركة المرأة كفاية، وفي نهاية المطاف، والتمثيل، بيد أن نسبة تمثيل المرأة في المؤتمر الوطني الجديد هي 16 ٪ فقط ، حيث حصلت على33 مقعدا، منها 32 عن طريق القوائم وفازت مرشحة واحدة فقط في ال 120 مقعداً بنظام أغلبية الاقتراع.

ب. المرأة الجزائرية في المجالس المحلية :

يبقى تمثيل المرأة في المجالس المحلية تمثيلا ضعيفا خاصة منذ الاستقلال إلى اليوم؛ حيث بلغ عدد النساء المنتخبات في في المجالس الشعبية البلدية سنة 1967 إلى 20 امرأة و ترأست إمرأة بلديتين في ولاية أدرار جن ب البل د سنة 1967 ، وإرتفع عدد النساء المنتخبات في انتخابات المجالس الشعبية الولائية لسنة 1969 إلى 45 إمرأة، وفي الانتخابات التشريعية ا التي جرت في 2007 فقد فازت في المجالس الشعبية الولائية 129 إمرأة أي بنسبة% 13.44 ، أما في المجالس الشعبة البلدية فقد فازت 103 إمرأة بنسبة 0.74%.

ج. التواجد النسوي في الأحزاب السياسية الجزائرية :

سواء في فترة الأحادية الحزبية حيث كانت نسبة النساء في حزب جبهة التحرير ضعيفة أو في فترة التعددية الحزبية؛ حيث لا يعكس تمثيل النساء في الحزبين الكبيرين للأغلبية الرئاسية ، وهما جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، الدور الموكول إلى المرأة على الساحة السياسية، فقد عبرت كل من جبهة التحرير الوطني وهي حزب الأغلبية والتجمع الوطني الديمقراطي عن مناهضتها المشتركة لنظام الحصص، ولم تعبر الأحزاب الأخرى في أغلبها عن موقف صريح من هذه المسألة.

يمكن القول أنه تتراوح أشكال العمل الذي تقو م به الأحزاب السياسية في اتجاه تحقيق المساواة السياسية بين تطبيق نظام الحصص أو رفضه وترتيب النساء على القائمات الانتخابية بما يسمح بفوزهن بمقاعد في المجالس المنتخبة، وتصوغ الأحزاب السياسية في مجملها خطابا يدعم المشاركة السياسية للمرأة إلا أنها لا تتخذ إجراءا ت فعلية يمكن أن تؤدي إلى تغير ملموس في الواقع؛ حيث لم تدمج سوى القليل منهن في الهياكل المسيرة و لا توفر لهن فرصا حقيقية للنجاح في الانتخابات.

رابعا: معيقات المشاركة السياسية للمرأة :

لقد واجهت المرأة عند محاولتها دخول المعترك السّياسيّ عوائق متعدّدة، في أغلب دول العالم ليست فقط حالة المرأة الجزائرية ، وهذه العوائق تختلف باختلاف خصوصيّات الدّول و الحضارات من هنا كان النجاح في تجاوز هذه العوائق متفاوتا بحسب التجارب التي مرت بها الدول، وتشمل العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة الجزائرية و غيرها في الحياة العامة، المجالات الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية والقانونية والسياسيّة، وسنركّز على نوعين من المعوقات :المعوقات الثقافية والمعوقات الاجتماعية :

أما المعيقات الاجتماعية فيعد النوع الاجتماعي أحد المتغيرات المتعددة التي يمكن أن تحدد مكانة الفرد ومشاركته في الحياة العامة بجوانبها الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية في المجتمعات العربية فالذكور

يتمتعون بالقوة والسلطة والمكانة الاجتماعية كما أن الفرص المتاحة أمام الذكور في امتلاك المصادر النادرة خاصة المراكز السياسية والمراكز ذات المكانة الاجتماعية العالية اكثر من الفرص المتاحة للإناث، فالبناء الاجتماعي العربي بناء تقليدي يتميز بهيمنة السلطة الأبوية بمساندة من المؤسسات الاجتماعية الاسرية والدينية والاقتصادية والتعليمية والسياسية التي تعزز الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي[8]، فعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على وظائف الوحدات التقليدية (كالأسرة والقبيلة)، لا تزال هذه الوحدات تلعب دوراً مركزياً في حسم كثير من مظاهر المشاركة السياسية لصالح الرجال وتهميش دور النساء، فتفتقر النساء إلى الدعم المالي والمعنوي في حملاتها الانتخابية وعدم توفر دعم من القيادات السياسية غير الرسمية ومحدودية حركتها داخل المجتمع.

كما إن الغياب النسبي للمشاركة السياسية للمرأة لا يعود إلى عقبات قانونية، و إنما إلى عقبات بنائية وثقافية تمنع تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، فعلى الرغم من الإصلاحات والتحولات السياسية التي جرت في الدول العربية خلال العقدين الماضيين ظلت الفرص السياسية المتاحة للمرأة محدودة جداً، ففشلت المرأة في المنافسة الحرة في الانتخابية النيابية والبلدية وهذه إشارة واضحة إلى عدم ثقة المجتمعات بقدرة المرأة على العمل السياسي الذي هو من اختصاص الرجل. ولمواجهة هذا الواقع، استخدمت بعض الدول أساليب التمييز الإيجابي للتعويض عن هذا الفشل للمرأة في المشاركة السياسية وذلك عن طريق التمثيل النسبي للنساء في البرلمان (الكوتا) أو تعيينهن في المجالس البلدية وبعض المراكز السياسية والقيادية والشيء المؤكد ان إجراءات التمييز الإيجابي لصالح النساء لا يعني بالضرورة إمتلاك النساء للقوة والسلطة السياسيتين وذلك بسبب افتقارهن للقواعد الشعبية ودعم الرأي العام ودعم القيادات السياسية غير الرسمية المؤثرة في عمليات المشاركة السياسية.

خامسا: الدور المنوط بالمرأة في المرحلة الانتقالية :

تختلف مكانة ودور المرأة في الثورات العربية باختلاف الأنظمة الحاكمة، و يمكن التمييز بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية والأحزاب ذات المرجعية الإحداثية او ما يعرف بالعلمانية ، فمثلا تعتبر حركة النهضة أهم حزب في التيار الإسلامي في تونس ولم يتعرض مشروع دستورها الذي أعدته مع بداية إعداد مشروع الدستور التونسي إلى حقوق النساء إذ اقتصر فصله الثالث على اعتبار أن: "كل التونسيين متساوون أمام القانون" دون التأكيد على المساواة في الحقوق والواجبات بين التونسيين والتونسيات وصرح في الفصل العاشر

أن :"الشريعة الإسلامي مصدر أساسي للتشريع"، أما في ليبيا وبحسب بعض الدراسات الميدانية وجدت أن أغلبية كبيرة تشجع المرأة على المشاركة السياسية بعد المرحلة الانتقالية[9].

لا يعتمد تأثير المرأة السياسي فقط على وجود كتلة حاسمة من النساء مشاركة في عمليات ومناصب صنع القرار، بل يعتمد أيضا على قدراتهن، وعلى قوة صلاتهن بمواقع السلطة وقدرتهن على التأثير في الحوارات السياسية. وهنا نستطيع أن نقول مرة أخرى أن توقعات المرأة في مرحلة ما بعد الثورة لم يتم الوفاء بها، ففي تونس، تخلو كل المناصب الحكومية الرئيسية من النساء، وفي مصر، فإن وعد تعيين امرأة كنائب للرئيس لم يتحقق، وكذلك فإنه من أصل 35 منصباً وزارياً، هناك اثنتين فقط من النساء و يبدو أن النساء اللائي وضعن حياتهن على المحك مطالبات بتغيير النظام والحرية والعدالة للجميع، هن الآن في خطر استبعادهن من جديد من هيئات صنع القرار المنشأة حديثا، على الرغم من أنهن يشكلن ما يقرب من نصف السكان.

يظهر هذا الطرح أن حضور المرأة في ميادين الثورة كان بارزا ، حيث اقتسمت الثورة مع الرجال على قدم المساواة في مشيد غير متوقع في ظل واقع معقد يجعل المرأة في المنطقة العربية رهينة تصورين:

التصور الأول: يرتبط بالثقافة الاجتماعية التي تتعامل مع المرأة دائما باعتبارها الطرف الأضعف، و سيطرة الرجل على المرأة وخضوع المرأة وطاعتها بشكل مطلق للرجل، وتفضيل الذكور على الإناث والزواج المبكر، والاعتقاد أن مكان المرأة هو البيت، وعدم إقرار العادات والتقاليد توظيف المرأة حيث أن توظيف المرأة وفقاً لهذه العادات يحط من قدرها ويقلل من قيمتها كما أنه دليل على الحاجة، كذلك فإن سيدات الأسر ذات الدخول المرتفعة لا تعمل بالقرية، كما أن المجتمع مازال ينظر بعين الشك إلى قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الأمور الاجتماعية العامة[10].

كما تلعب عوامل أخرى دورا حاسما في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة على غرار العوامل الاقتصادية ففي الغالب غياب الحوافز المادية قيد يقيد مساهمة المرأة في الحياة السياسية و الاجتماعية كون الاستقلال المالي مغيب ولا زالت ترتبط بسلطة إما أبوية أو عن طريق الزوج مما يقف عائقا أمام تقدمها و استقلاليتها ، لذلك كلما كانت المرأة مستقلة ماديا كلما كان لها حرية أكثر، وقد جاءت هذه الثورات العربية كمطالب لتحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية حيث تعتبر التنمية الاقتصادية حلا يرفع مستويات التعليم داخل الدول العربية و تحقيق دخل متوسط للفرد، فالتنمية تساعد في زيادة الدخل و تحقيق الأمن الاقتصادي و يساهم إلى حد كبير السماح مختلف شرائح المجتمع للمشاركة ومنها دور المرأة ليس فقط في الجانب السياسي بل يتعدى إلى الجوانب الاقتصادية ليكون لها دور غي دفع حركة التنمية ذلك ما يقلل من خطر الصراع بين الطبقات وبالتالي المزيد من المساواة ما يزيد من فرص التحول و من تم يفرض بقاء الدولة[11]

أما التصور الثاني: و التفسير القائم على المعتقدات الدينية في كثير من الأحيان الخاطئة والاستخدام السياسي لها الذي يساهم في خلق مجتمع يتعامل بكثير من الشك والريبة في المرأة، باعتبارها إنسان غير كامل العقل والأهمية، بل يعتبرها لا تزال تحت خضوع سلطة أبوية لا يمكن الخرج منها، و أن دور المرأة يقتصر في تربية الأجيال لا غير.

سادسا: الخاتمة

إن جوهر أي تحليل حالي أو مستقبلي لمختلف الظواهر التي تتفاعل في العلاقات الدولية ، يظل يتمحور حول النقاش النظري، حيث ثمة حاجة لتحديد العلاقة بين تعزيز المشاركة السياسية للمرأة و الثورات العربية، فانصبت دراستنا حول إيجاد مقاربة تفسيرية من الواقع تقدم لنا شرحا و تفسير مختلف التحولات و التغيرات التي تحدث خاصة في عالمنا العربي، و قد شكلت الثورات العربية الحدث في الظرفية الدولية الراهنة وكانت بمثابة تطبيق لما قدمه صمويل هنتيجتون "الموجه الثالثة و التحول الديمقراطي في البلدان العربية"، لقد مثل الثورات العربية رؤية جديدة لعالمنا العربي و نمطا مغايرا مع ما سبقتها من ثورات في أوروبا الشرقية و أمريكا اللاتينية و غيرها من الدول التي عرفت تحولات ديمقراطية حيث اتسمت هذه الثورات بالعفوية ومطالب شعبية أكثر من أنها سياسية و انقلابات عسكرية.

إن آمال الديمقراطية التي انبعثت مع الربيع العربي في عام 2011 من المرجح أن يتم القضاء عليها من قبل الأنظمة التسلطية، ذلك أن آمال الأيام الأولى من يقظة الوطن العربي من الغبطة على نطاق واسع قد اصطدمت مع الواقع القاسي للتحولات غير المكتملة، وبدلا إلى المنطقة، نجد تشاؤم المرء اليوم حول العديد من العقبات بالديمقراطية القادمة أخيرا والخوف حول ما سيحدث بعد ذلك إلى درجة إبداء الحنين للنظام الاستبدادي القديم، ولقد مثلت المشاركة السياسية للمرأة جزءا من الثورات العربية حيث عملت المرأة على ضمان مكانتها في المرحلة المقبلة من العملية الانتقالية سواء بضمان مشاركتها السياسية من خلال التمثيل النسبي أو من خلال تحرير المعتقدات السائدة في المجتمعات العربية التي لا تزال تنظر للمرأة على أنها غير قادرة على المبادرة في وقت أصبحت الدول الغربية تضع في مقدمة قيادتها السياسية المرأة كعنصر فعال في السياسية الدولية.

و يمكن تقديم بعض التوجيهات و النصائح التي أوصت عليها المنظمات الدولية في هذا الشأن والتي تساهم بترقية المرأة في الحياة السياسية و تجعل من الثورات العربية بداية لجيل جديد من التفكير وتتمثل في:

- ضمان تمكن المرأة من التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات على قدم المساواة مع الرجل، ودونما قيود أو مضايقات أو إكراه.
- ضمان معرفة المرأة بالعمليات السياسية وقدرتها على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالترشح للانتخابات وبالاقتراع، وبالأحزاب السياسية والمرشحين.
- تمكين المرأة من إشغال المناصب العامة وتشجيعها على ذلك؛ كما ينبغي ضمان حق المرأة في الترشح لجميع الوظائف العامة وفي إشغال المناصب على قدم المساواة مع الرجل.
- حماية النساء من العنف والتحرش والتهديد أثناء الانتخابات، وضمان السالمة الشخصية للمرشحات من النساء ومن ينتخبن لوظائف عامة.
- ضمان أن تتمكن المرأة من المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، بما في ذلك ضمن الأطر الدستورية والقانونية.

سابعا: قائمة المراجع

---

[1] Philip N. Howard, Muzammi M. Hussein, **Democracy's Fourth Wave: Digital Media and the Arab Spring**, (New York : Oxford University Press, 2013), p17.

[2] سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية و الديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، (ط1، مصر كلية عين الشمس، 2005)، ص17.

[3] لعجال أعجال محمد أمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، **مجلة العلوم الإنسانية** (جامعة محمد خيضر بسكرة)، العدد 12، نوفمبر 2007، 243.

[4] سامية خضر صالح،**المشاركة السياسية و الديمقراطية**،(ط1،مصر: جامعة عين شمس،2005)، ص20.

[5] حنان شقرون و سنية بن جميع العماري، **تونسيات ومسار الثورة**، (تونس:مركز البحوث و الدراسات و التوثيق و الإعلام حول المرأة، 2013)، ص 23.

[6] حسين عمر الخزاعي ،"معوقات الكوتا النسائية نحو انتخاب المرأة في الانتخابات البرلمانية –دراسة اجتماعية ميدانية–"، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية** ، المجلّد 5، العدد 2012، ص283.

[7] الجمهورية العربية المصرية ، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، **الخبرات المقارنة لمصر وليبيا وتونس (تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة)**، ديسمبر 2012، ص 07

[8] حسين محمد العثمان، **معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وجهة نظر سوسيولوجية**، الأردن: كلية الآداب، من الموقع: www.women.jo

[9] إغويغورن رفائيل، **الناخبين :استكشاف مشاركة الليبيين في عملية الإنتخابات معا من أجل بناء ليبيا أفضل؟ وجهات نظر الرجال والنساء حول المشاركة السياسية للمرأة دراسة مفصلة على الصعيد الوطني** ، (المجلد الأول، ليبيا: نشرت من قبل السفارة البريطانية ومنظمة دى سى ايه ليبيا، يناير 2014)، 08.

[10] الصابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،المجلد 25، العدد 2، 2009، ص658.

[11] Larry Diamond , **democracy and Economic Development Tinkages And Policy Internationals**, (New Delhi : International IDEA and the center for the study of development societies, 2008), p08